The challenges facing the Turkish role in the Middle East

جمال خالد محمد الفاضي

The challenges facing the Turkish role in the Middle East

The challenges facing the Turkish role in the Middle East

جمال خالد محمد الفاضي

The challenges facing the Turkish role in the Middle East

جمال خالد محمد الفاضي

The challenges facing the Turkish role in the Middle East

جمال خالد محمد الفاضي

The challenges facing the Turkish role in the Middle East

جمال خالد محمد الفاضي

The challenges facing the Turkish role in the Middle East

جمال خالد محمد الفاضي

The challenges facing the Turkish role in the Middle East

جمال خالد محمد الفاضي

The challenges facing the Turkish role in the Middle East

جمال خالد محمد الفاضي
Abstract:

Turkey has sought and continued to play an active and influential regional role in the Middle East, adopting the policy of settling disputes with neighboring states along with providing a state of stability within the region.

Though, the Turkey’s ambition which takes into respect the geo-political and geo-economic considerations is facing a series of challenges that make up a real obstacle to Turkey's ambition, whether those emerged from the internal environment due to political and social polarization, or external challenges due to the presence of other regional powers who share the same ambition, the history and similar capacities to play a regional and influential role.
التحديات التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط
جمال حامد محمد الفاضلي

المقدمة:

بالرغم من سعي تركيا لعب دور فاعل ومؤثر في الشرق الأوسط، يقوم على أساس تصغير المشاكل مع دول الجوار، وتفويض الاستقرار في محيطها، إقامة علاقات متوازنة مع دول الشرق الأوسط، بالمقارنة بالسنوات الماضية، إلا أن ثمة تحديات تواجه الدور التركي، على الصعيد داخل التركي، حيث هناك انقسام حول ما يطرحه حزب العدالة والتنمية، من رؤية للسياسة الخارجية التركية، وكذلك تحدي المؤسسة العسكرية ذات الباع الطويل في النظام السياسي التركي، وإن بدأ أن حزب العدالة والتنمية، قد نجح بتحجيج هذه المؤسسة، والتي ينظر لها بحامي العلمانية التركي. من جهة أخرى، أن هناك ثمة تحديات إقليمية ودولية، تمثلها الدول الكبيرة في الإقليم مصر وإيران وإسرائيل، ومدى تقبلها بدور تركي فاعل ومهم في الشرق الأوسط.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه دراسة للتحديات التي تواجه تركيا ممثالة بحزب العدالة والتنمية سواء كانت تحديات داخلية أو تحديات خارجية تتعلق بالقوى المنافسة لتركيا على صعيد الدور والأمكانيات الإقليمية ومدى تقبل هذه القوى بدور تركي فاعل ومهم في الشرق الأوسط الذي يشكل مرتكزاً لتجارب القوى الإقليمية والدولية، وكيف تتوزر الولايات المتحدة الأمريكية للدور التركي في منطقة تعد حضرياً مركز عمليات ومصالح للولايات المتحدة.

مشكلة البحث:

تكتن مشكلة البحث في التحديات التي تواجه سعي تركيا إلى لعب دور متميز في منطقة الشرق الأوسط، في ظل مواجهات الداخلية الإقليمية والدولية، وهو ما سيكون له تأثير فاعل على الدور التركي، وأنماة تكون له تأثير فاعل على الدور التركي، وأي شكل يأخذه ومدى تفاعله...
تحديات التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط
جمال خالد محمد الفاضي

وعقدته على لعب دور مهم، أو موزون، أو محايدين من أحداث وتطورات تشهدها المنطقة.

أسئلة البحث:
- ما التحديات الداخلية التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط؟
- ما التحديات الإقليمية التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط من قبل الدول المنافسة؟
- ما موقف الولايات المتحدة من الدور التركي؟

أهداف البحث:
- بيان أهم التحديات الداخلية التي تواجه الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.
- كذلك رصد ومعرفة التحديات التي تواجه الدور التركي على صعيد الدول المنافسة للدور التركي في الشرق الأوسط.
- معرفة موقف الولايات المتحدة من بروز دور تركي في الشرق الأوسط.

منهج البحث:
اعتمدت الدراسة على النهج التحليلي الذي ساعدنا في الخروج برؤية حول طبيعة التحديات التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط.

تقسيمات البحث:
تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة ومباحثين وخاتمة، تناول المبحث الأول التحديات الداخلية التركية التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط، وكذلك جاء المبحث الثاني أيضاً أُسلط الضوء على التحديات الخارجية التي تواجه الدور التركية.
التحديات التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط

التحديات التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط

المبحث الأول - تحديات داخلية تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط

تصاعدت خلال السنوات الأخيرة، التحديات التي تواجهها حكومة حزب العدالة والتنمية، على الساحة المحلية، بفعل تنامي الاستقطاب السياسي والاجتماعي، والتي برزت منها:

أولاً - الدولة العميقة (أرث أتاتورك):

يعطي مصطلح "الدولة العميقة"، إشارات ذات مدلولات تركية، نظراً إلى بداية تداول المصطلح بين الصحفيين، والكتاب، وعموم الأتراك منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي(1)، وقد عكس هذا المصطلح في ذلك الوقت، حقيقة شكل النظام السياسي التركي، ووجود نخبة سياسية وإعلامية وعسكرية واجتماعية واقتصادية، بنت شبكة من العلاقات تقوم على المصالح، لتحكم القرار السياسي وآليات عمل الحكومات المختلفة، بغض النظر عن وجود أفراد هذه النخب، في واجهة العمل السياسي الرسمي أو لا.

وقد استمر تصاعد قوة "الدولة العميقة"(2) في المرحلة الممتدة من ثمانينات القرن العشرين إلى مطلع القرن الحالي، بقوة نظراً إلى حالة الفساد الحكومي، وعدم قدرة أي حزب سياسي تركي، على الوصول إلى الحكم، بهاشم تصويتي يوجهه لقيادة البلاد، وتطبيق خطة سياسية واقتصادية واضحة، فترافقت قوة الدولة العميقة مع ضعف الحكومات التركية التي وصلت إلى الحكم في هذه المرحلة، ويضاف إلى ضعف الحكومات المتعاقبة، رغبة القوى الغربية...
وجمل هالد محمد الفاضي

وخصوصًا الولايات المتحدة في التصدي لمشاريع دولية، لا تخدم مصالحها في موقع استراتيجي يربط قارتين ببعضهما، فكان الخوف من التمدد الشيوعي، في تركيا من جهة، وتصاعد وتيرة نشاط الحركات الكردية، داعين إلى تشكيل تنظيمات سرية وشبكة علاقات خارج الأطر الرسمية للدولة، تعتزم بتمويلها على بعض الدول الغربية، وشبكات الجريدة المنظمة، وتحتوي بحماية بعض السفارات الأجنبية، وبعض قادة الجيش، والأجهزة الأمنية التركية(1).

وعم تطور حضور حزب العدالة والتنمية، على المستوى الشعبي والجماهيري، وقيادة الحزب التركية بنجاح، كان هدف تنظيمات الدولة العميقة، هي محاولة وضع كل العراقيل الممكنة، في وجه نجاح هذه الحكومة، واستخدام مختلف قنوات التأثير على الحزب وأعضائه منذ عام 2002-2008. لكن الشكل الأكثر وضوحاً لبنية الدولة العميقة ومفهومها، توضح بجلاء بعد اكتشاف شبكة أو يعرف بـ"تنظيم أرجينيكون".

وفي حزيران 2008 ألغت السلطات التركية القبض على عدد من المتورطين، فيما بات يعرف بـ"شبكة أرجينيكون"، وفي إطار التحقيق في نشاطات هذه الشبكة المتطرفة، وقد اتهمت بالتخطيط للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية عن طريق إثارة الاضطرابات والقلق تمهد لانقلاب عسكري مخطط له عام 2009، وذلك في خصش فشل ما بات يعرف بالانقلاب القضائي.

الذي سعى إلى بدء جلسات النظر في الدعوى، التي رفعها المدعي العام التركي، أمام المحكمة ومنع الكثير من قادة الحزب من مزاولة العمل السياسي، وتضم شبكة أرجينيكون، أكثر من مائة شخصية، بينهم جنرالات ورؤساء جامعات، وصحفيون، ومحامون، ورجال أعمال(2).
وقد أثار اكتشاف الشبكة، وعلاقاتها داخل مؤسسات الحكم في تركيا، وصلاتها الأجنبية، موجة من التحليلات والمواصفات داخل تركيا وخارجها، وقد مكن اكتشاف هذه الشبكة، حزب العدالة والتنمية، من تقديم مصير كاد أن يقع فيه، مشابه لمصير الحزب الديمقراطي وقادته (عهد من مدرسين ودبلوماسيين) خلال خمسينات القرن الماضي، وبذلك قضت الحكومة التركية، على العقود الفقيرة للدولة العميقة، بعد أن طبعت الحياة السياسية في تركيا، بطبع الانقلابات والاضطرابات الأمنية، وتدخل الجيش في السياسة.

وأسهم تجربة نفوذ الدولة العميقة ومحاربتها، في استقرار الحكومة التركية، وتفرز حزب العدالة والتنمية لتحقيق الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين حياة الفرد التركي ودخلها، الأمر الذي انعكس أيضاً على قدرة الدولة التركية لاتخاذها سياسات مستقلة، إلى حد كبير عن التبعية الغربية.

ثانياً - المشكلة الكردية:

يشكل الأكراد في تركيا، ثاني أكبر مجموعة عرقية بعد العرب التركي، حيث تقدر نسبة الأكراد بـ 20% (6)، ويتمركز الوجود الجغرافي لهم في مناطق الجنوب الشرقي، المحاذيه لسوريا والعراق وإيران، وبعد أكراد تركيا امتداداً لأكراد المنطقة، ولكن تركيا تعد جزءاً من الشرق الأوسط، فإن الأقليات التي لها وجود متميز، توجد بشكل رئيسي في تلك الدول، ويطلق تاريخياً على المناطق التي يقطنها الأكراد اسم "كردستان"، وتقدر مساحة إقليم كردستان بنحو 410 ألف كم مربع، منها 194 ألف كيلومتر مربع في تركيا، فيما تقدر بعض الدراسات مساحتها بحوالي 230 ألف كلم مربع، أي ما نسبته 30% من مساحة تركيا الكلية (7).

ليست مشكلة الأقلية الكردية وليدة اليوم، فهي موجودة منذ العهد العثماني، وتعتبر من أكثر القضايا تعقيداً داخل المجتمع التركي، ولا يمكن أيضاً اعتبارها أقلية كالآقليات الأخرى، ولا يمكن اعتبارها مشكلة داخلية، ويتصرحلها على تحسين
الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وكذا تحقيق الاعتراف بالاختلاف الثقافي داخل الدولة، وقد أرسى أتاتورك دعائم الجمهورية العلمانية، على أساس الإقصاء العرقي والديني(8)، حيث كان تحايل الحكومة التركية مع هذه الأقلية في البدايات الأولى انطلاقاً من مبدأ الدولة الرسمية عقيدتها القائلة بـ "أمّ ودولة واحدة غير قابلة للتجزئة"، وبالتالي يمكن اعتبارها مسألة داخلية، وأمراً محسوماً، اتجاه رفض أي تدخل أجنبي. وقد تميز أكراد تركيا بقدر كبير من الفعالية، وكان لنشاطهم المستمر في تأكيد هويتهم ومطالبهم وحقوقهم الإثني والقومية تأثير كبير نسبياً، في تركيا والمنطقة.

وقد شكلوا خلال عقد عقدين أحد مصادر التهديد الرئيسة أو النشطة لـ "الأمن القومي" من منظور الدولة الكمالية، والبند الأول في حدول أولويات سياستها الداخلية والخارجية، ومثماً شكلت "اتفاقية سبفر" 1920, عقدة لدى الأتراك تعرف ب "متلازمة سبفر"(9)، فإن اتفاقية لوزان 1923، تشكل بدورها عقدة لدى الأكراد يمكن وصفها ب "متلازمة لوزان", وقد شكل أكراد تركيا نوعاً من مركزية إثنية في المجال الكردي للمنطقة والشان.

وإن ثمة عوامل أخرى عديدة، تجعل المسألة الكردية، في تركيا تحظى باهتمام كبير؛ بسبب تأثيرها المحتمل في السياسات والاستراتيجيات الأمريكية والأوروبية. ولكن، ولأن المسألة الكردية، من منظور تركيا، هي مسألة تطورية، وتعتمد على مقولة رئيسة تخلص إلى أن الأكراد هم تكون غير مستقر وقابل للاندماج في سياقات إثنية وسياسات أخرى، وليس لديهم تجربة دولية أو موان كردي، معروف أو قابل للإحياء والتثبيت، هذا إلى جانب تأثرهم ب "عارة تاريخية", تمثل في بقائهم على هامش السلطة التركية، خلال عدة قرون(10).

غير أن الصورة التي كونت لها تركيا عن الأكراد، لم تكن مطابقة، لا لواقع الحال، ولا للحركة التأريخية الكردية، ومن ثم لم تفس إلى سياسات ناجحة أو مستقرة,
وبقيت المسألة الكردية جرحاً نازفاً لم تستطع تركيا البرز منه (١١). وبسببه، وجدت نفسها، مفروحة إلى طرح المبادرات، والعمل من أجل التوصل إلى تسويات على هذا الصعيد، بحثاً عن الاستقرار كوجه داخلي لاستراتيجية "العمق الاستراتيجي"، التي تشكل الإطار الفكري أو الأيديولوجي لسياسة الدولة الخارجية.

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ورثت حكومته المشكلة الكردية بكل تقلها، ولم يتغير التعاطي الأمني والعسكري مع هذه المشكلة، وتحديداً في الدورة البرلمانية ٢٠٠٥-٢٠٠٧، لعدة أسباب منها: تفضيل حكومة العدالة والتنمية تجنب صدام مبرك مع المؤسسة العسكرية، وبعض الأحزاب المعارضة.

الخلاف المستمر مع رئاسة الجمهورية، ممثلة برئيس الجمهورية السابق "أحمد نجت سيزار"، المعروف بأفكاره "الكمالية" حيث أصدرت الرئاسة، بالنسبة إلى العلمانيين، سورة من عل قناعة، في وجه حكومة حزب العدالة والتنمية (١٠). تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وانتقال العراق من الصيغة الوحدة إلى الصيغة الفيدرالية، وظهور كيان كردي في شمال العراق (كردستان العراق)، وتمركز مقاتلات حزب العمال الكردستاني فيه، وهي تطورات سلبية، رأت فيها حكومة العدالة والتنمية، تهديداً لأمنها القومي (١١).

ولكن، وعلى الرغم من تلك الأسباب سالفة الذكر، فلم يتردد "رجب طيب أردوغان"، من عرض موقف حكومته لحل المسألة الكردية، وفي عام ٢٠٠٥، وخلال زيارة له إلى ديار بكر التي تقطنها أغلبية كردية، صرح من هناك قائلًا: "يكل صراحة أن الرد على المطالب المستمرة التي يعرض لها الأكراد منذ مدة طويلة، ليس بالقمع، ولكن بالمزيد من الديمقراطية" (١٢). كما أعلن أيضًا أن "المسألة الكردية هي مشكلته"، وقال: "تجاهل أخطاء الماضي، ليس من سلوك الدول الكبرى"، وبالتالي، أكد على أنه عازم على إعادة حل القضية، بالمزيد من حقوق المواطنة، والمزيد من الريفية، فقد كان خطابه بمثابة اعتراف رسمي من الدولة التركية بالمسألة الكردية (١٣).
التحديات التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط
جمال خالد محمد الفاضي

وقد شكلت الإنجازات الاقتصادية، التي حققتها حكومة العدالة والتنمية، في الدورة الأولى للانتخابات (2002-2007)، دافعاً قوياً عن الناخبين الأتراك، لإعادة انتخاب حزب العدالة والتنمية، في نتيجة مهتدي الطريق للحزب، لتشكيل حكومة ممدهدة، بعيداً عن أي انتلاف حكومي (11). وهو ما دفع الحزب إلى طرح رؤية للمشكلة الكردية وفقاً لمعايير "كوبرنهاجن"، تقوم على أنها مشكلة اقتصادية-اجتماعية، وأن التنمية في مناطق الأناضول، ستنهي المشكلة (17). وشرعت الحكومة التركية في تبني مقارنة تنموية، انطلاقاً من اعتبارين رئيسين، الأول: استحالة حل المسألة الكردية بالوسائل الأمنية والعسكرية، والثاني هو الانتجان بأن ضعف مستويات التنمية، هو ما يشكل بيئة مناسبة لاتجاه الناس، نحو خيارات راديكالية، وفي مقدمتها، تأييد حزب العمال الكردستاني، والمنظمات المقربة منه (18).

وقد منحت هذه العوامل، حكومة العدالة والتنمية زخمًا شعبيًا وسياسيًا للانفجار على الأكراد، وقد تمثل ذلك في: الرفع التدريجي لنظام الطوارئ المعمول به في مناطقهم، والسماح باللغة الكردية كلغة تعليم وإعلام ضمن ضوابط محددة، وزيادة الاهتمام بتنمية المناطق الكردية (13). واستمرارًا لهذا النهج أطلق حكومة العدالة والتنمية في عام 2009، مبادرة لمعالجة المسألة الكردية. وقد شددت هذه المبادرة على إجراء مناقشة معمقة بشأنها وعرضها على الرأي العام. في البداية، عرفت المبادرة باسم "الانفجار الكردي"، ثم ما لبث أن عرفت بسميات عدة، كالانفجار الديموقراطي، ومشروع الوحدة الوطنية، والمبادرة الديمقراطية فضلاً عن مسميات أخرى. وكان لهذه المبادرة غايتها، من وجهة نظر الحكومة التركية، أولهما: التحويل الجذري لنظام السياسي التركي الذي تشكّل بعد الانقلاب العسكري عام 1980، من خلال تسويع فهم المواطنة، الأمر الذي من شأنه، إعادة تعريف المجتمع السياسي، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني، والانخراط في لا مركزية الدولة مع الحكومات على المستويات المحلية، للتكامل مع العاصمة.
التحديات التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط

جمال خالد محمد الفاضي

السياسة (٣)١. ثانياًهما: هو وضع حد للصراع المسلح، من خلال نزع سلاح حزب العمال الكردستاني وتسويته.

وقد رأت حكومة العدالة والتنمية، في القدرة على إيجاد حل للمسألة الكردية، سيوفر لها القدرة على تأمين المناطق المحيطة بها لتحقيق مشاريع نقل الطاقة الجديدة، بما في ذلك خط "نابوكو"(٣١)، ومن جهة أخرى، رأت الحكومة، أن ما دامت المشكلة الكردية لم تجد حلًا، أو لم تتحم إلى أبعد، يمكن قبولها، فستنطوي دائماً على بدائل من شأنها تدمير أهداف من نوع تحول تركيا إلى قوة مساعدة في النظام الدولي كقوة إقليمية في المساحة الجيوسياسية المهمة، والخطرة الممثيلة من منطقة البلقان، لأسيا الوسطى، ومن البحر الأسود والشرق الأوسط. وإذا تمكنت تركيا من حل مشكلاتها الكردية، فإنها ستكسب من الأهمية ما من شأنه، أن يجعلها تحتل موقعها، من بين أول عشرة دول في العالم، من حيث التأثير على توجهاته، أما في حال فشل تركيا في إيجاد حل لهذه المشكلة، فإنه من الصعب عليها أن تتمكن من الحفاظ على حدودها الحالية كدولة مستقرة.

وهذا يعني أن أهمية ايجاد حل لمشكلة الكردية، لا يقتصر على كونها مدخل تركيا للبروز كقوة في الساحة الدولية، بل الأخطر من ذلك، أنها توظي على ما يتعلق بوجود الدولة واستمراريتها، وأن مشكلة الأكراد في تركيا، ليست مشكلتهم وحدهم، بقدر ما هي أصلاح مشكلة تركيا مع نفسها، وإذا نجحت تركيا في التصالح مع ذاتها، فستعمر حظوظها في التحول إلى حجر بين العالمين العربي والإسلامي من جهة، وأوروبا والغرب من جهة ثانية، وستقدم المثال الذي يحتذى به إلى الدول المجاورة التي تعيش فيها أقليات كردية، وربما لإسرائيل أيضاً (٣٢).

~ جمال خالد محمد الفاضي ~
ثالثًا- موقف القوى العلمانية من الإسلام:
تشير الدراسات التركية المتعددة إلى أن معظم الشعب التركي خصوصاً خارج المدن، يرى أن الإسلام هو المكون الرئيس للدولة التركية(33)، ولكن القوى العلمانية، انقسمت إزاء كيفية التعامل مع هذا الواقع الجديد وهو "حزب العدالة والتنمية" إلى اتجاهين: الأول- أصر على ضرورة مواجهة هذا الحزب، باعتباره امتداداً للحركة الإسلامية التقليدية (34)، وهو الذي خرج أصلاً من عباءة "أريكان" وحذره الرفاق في الفضيلة، بينما اعتبر الاتجاه الآخر، أنه قد كان الوقت لفتح صفحة جديدة في التعامل مع المعطيات الجديدة، خاصة مع اقتراب تركيا من أبواب الاتحاد الأوروبي، الذي يطالب أنقره بالمزيد من الديمقراطية، والحدود العمر في الحيا السياسة.

الثاني- كان أقصاره، يرون في حزب العدالة والتنمية توجهاً إسلامياً محافظاً ومعتدلاً وتوفيقياً، الأمر الذي لفت انتباه الولايات المتحدة، وحتى إسرائيل، والذي ينسجم ومطابقاً إزاء معارضة القوى الإسلامية الراديكالية، والمناهضة لسياستها في التوسع والهيمنة الدولي، خاصة وأن الأولى تريد لتجربة تركيا الإسلامية الديمقراطية المعتدلة، أن تشكل نموذجاً مقرباً لدى كل الدول الإسلامية، لا سيما بعد أحداث سبتمبر، وكان هذا كافياً لواشنطن وقفها في تركيا، للدخول في حوار مع العدالة والتنمية(35).

في ضوء ذلك، نشرت إحدى الصحف التركية مقابلة مع "أولتي كولاج" رئيس الشؤون الدينية السابق، والمعروف بعلاقاته الوطيدة مع الجيش، ذكر فيها أن الجنرال "كنعان إيفرين" قائد انتفاضة أكتوبر 1980 قابل مبعوثاً من حزب العدالة والتنمية، حيث أكد "إيفرين" الذي كان يتحدث باسم العسكر خلال اللقاء، على ضرورة أن يكون حزب العدالة والتنمية حزباً عسكرياً حتى يمت قبوله، وأن تجربة "أريكان" يجب أن تكون حاضرة، لدى قادة حزب العدالة والتنمية(36).
رابعاً: جماعة غولن:

أدى توتر العلاقة خلال السنوات القليلة الماضية بين حزب العدالة والتنمية والجماعة "جماعة غولن", إلى نشوب أزمة بين الطرفين، وصلت إلى طريق مسدود، تكلل هذا التوتر بقرار حكومة العدالة والتنمية، إلغاء" المدارس التحضيرية "التي أسستها الجماعة، وتستخدمها في استقطاب أعضاء جديد، وتأمين بعض مصادر التمويل، وكانت الجماعة قد عبرت في السنوات الأخيرة، عن تحفظاتها حيال العديد من سياسات حزب العدالة والتنمية، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- ابتعاد حكومة أردوغان عن مسار الإصلاح وتعزيز الديمقراطية، والتعرض في صياغة دستور جديد.
- التوجه نحو الشرق الأوسط، على حساب مساعي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
- الابتعاد عن الواقعة في السياسة الخارجية، وتبني أسلوب "المغامرة".

وهو ما أدى إلى نوع من التخبز، وخسارة تركيا حلفاءها.

- التحظرات حول تعاطي حكومة أردوغان مع ملف الانفتاح مع الأكراد، حيث ترى الجماعة، أن حزب العدالة والتنمية، قد قدم تنازلات لحزب العمال الكردستاني، الذي يستغل أجواء المصالحة لتكثيف دعايته، وإعادة انتشار عناصره، دون أن ينسبح من الأراضي التركية.
- انسام موقف حكومة أردوغان، من إيران بالمرونة، وتبني "موقف عاطفي", وتجاهل أهداف إيران، المتمثلة بالغايات الطائفية والتوسعية، ومحاولات الاختراق.
- إغلاق مراكز الدروس الخاصة، وإبعاد المنتمين إليها، عن المناصب المهمة، الأمر الذي عدته الجماعة محاولة تضيق واستناد باليات الفعل السياسي(27).

---

(37)
وبناء على هذه المناقشات، سعى "فتح الله غولن" مؤخراً للتحالف مع الأحزاب العلمانية المعارضة لحكومة العدالة والتنمية، عبر تكرار نفس النهج الذي سار عليه في التعامل مع "نجم الدين أرطغرل" إبان رئاسته لرئاسة وزراء تركيا خلال الفترة الممتدة بين 1996-1997، عندما جعل من نفسه خصماً لأرطغرل.

خامساً: تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية:

كان دور الجيش المهيمن في السياسة التركية، إحدى العقبات الكبيرة، أمام توطيد الديمقراطية في تركيا، فقد سبطر الجيش على السياسة التركية، منذ تأسيس الجمهورية في عام 1923، حيث عدّ الجيش التركي نفسه وصياً على مبادئ "أتاتورك"، وخصوصاً العلمانية والقومية، ولم يتردد في التدخل سياسياً وعسكرياً كلما شعر بخطر.

ولكن منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، ومن خلال الاستفادة من من جملة الإصلاحات التي يطالب بها الاتحاد الأوروبي؛ عملت حكوماته إلى تقليص سلطة الجيش في السياسة، وأن قيام المؤسسة العسكرية بالحد من حرية عمل الأحزاب السياسية، يشكل أحد مظاهر التقييد على الحريات السياسية، بما يتعارض مع المعايير الديمقراطية، والمعايير الأوروبية، وإنه لا يمكن حل أي حزب سياسي إلّا في حالة ضعوه في أعمال عنف أو إرهاب(18)، ولكن يمكن القول: إنه وفقاً للمرافقين، أن تحيي المؤسسة العسكرية، سبيقة مثلاً في الحياة السياسية، وأن إجراء تعديلات دستورية أو قانونية، أمر لا يمثل وحدة ضمانة أكيداً لمرابطة الجيش في تكتاته، فتغير وضعية الجيش، له أثاث ينبغي التأثير فيه مما، وبشكل متزامن، فالي جانب التغييرات التشريعية، المطلوب تغيير في الديموقراطية الديمقراطية بين مختلف جوانبها، من حيث الثقافة القومية العسكرية، وثقافة الانقلابات المتسرسة منذ عقود طويل، فتتحول تركيا إلى دولة ديمقراطية حقيقية(19).
التحديات التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط

جمال خالد محمد الفاضي

التحديات التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط

 tạmددة التي تنتج عما حققته تركيا من مكاسب متلاحقة سواء على الصعيد المحلي أو المستوى الإقليمي والدولي، دون مراجعة أن التقدم التركي خلال السنوات الخامسة، لم يرتبط وحسب، بنمط التطورات الإيجابية نسبياً على مسح عمليات تركيا، وإنما بالتفاعلات السلبية الحادة على مسرح عمليات الإقليم، والتي أتاحت لتركيا الترويج لنفسها باعتبارها ليست وحسب قوة إقليمية، وإنما أيضاً باعتبارها "نموذجًا" للدول العربية السنية، التي شهدت ثورات شعبية منذ أواخر عام 2010. كان من نتائج ذلك، أن أصبح كل صوت مخاطباً، وصاحب رأي معارض، وفق رؤية أردوغان وصحته، محض تعبر عن اتجاه يسعى للعودة بتركيا إلى مرحلة ما قبل حزب الائتلاف والتنمية، بما يشكل إعاقة لتقدم تركيا، وعلى الرغم من انتقال أردوغان من منصب رئيس الوزراء إلى مقعـد رئيس الدولة، فإن الصلاحيات الرمزية، غير أن المتابعة بدقة لطابع العلاقة بين رئيس الوزراء ورئيس الدولة في تركيا، سيكشف أن صلاحيات رئيس الوزراء انتقلت معه إلى مقر إقامته في "القصر الأبيض" الجديد، دون أن يسبق ذلك إصلاحات دستورية وقانونية، تسمح به وتجيده، ترافق ذلك مع مظاهر متصاعدة لسيطرة أردوغان على نحو شبه كامل على السلطات التشريعية والقضائية، هذا مع إعلانه بدء اجتماعات هيئة المستشارين عن قيام النظام الرئاسي عام 2015، هذه التطورات لا تنبئ بظهور زعيم سلطوي في دولة مشهركة ديمقراطية، وحسب، وإنما تنبئ باحتمالات تفجر الأوضاع في الدولة على نحو فجائي (3).
المبحث الثاني- تحديات إقليمية منافسة للدور التركي:

الطموح التركي لم يسر في فراغ، وإنما في منطقة ملتهة بالأطراف، وهي تسعى لتكون المهيمن على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وبالتالي هناك جملة من التحديات الإقليمية، توجهها حكومة حزب العدالة والتنمية، على الساحة الإقليمية، بفعل تنامي الاستقطاب في المنطقة:

أولا- تحديات على صعيد الدول المنافسة:

1- الدور المصري:

تعتبر مصر تاريخياً القوة الأولى في الشرق الأوسط(31)، ويستند دورها الإقليمي إلى عدة ركائز، في مقدمتها، أنها تشكل مركز الثقل في هذا الإقليم، وأكثر وحداته سكاناً، وأفضلها من حيث موقعها الجغرافي والاستراتيجي، وتاريخها الحضاري، وريادتها الثقافية، وتقلها العسكري والسياسي والأمني (32)

والواقع أن مصر بكل مقوماتها الموضوعية، من موقع جغرافي ذي طبيعة استراتيجية يقع في قلب المنطقة، ومن خبرة تاريخية، ووضع ثقافي رائد، ووزن بشرى كبير، مؤهلة للعب دور القيادة الإقليمية. وبالطبع، فإن هذا الدور ليس وليد صدفة (33)، فمصر من الدول الفاعلة في النظام الإقليمي، وهي دولة محورية وتمتلك أهم ممر مائي (قناة السويس) يربط الشرق بالغرب، وهو ما يجعلها كدولة مركز في المنطقة، بالنسبة لمصالح الدول الكبرى.

وعلى المستوى القيمي (القوة الناعمة)، يطول الحديث دائماً عن مصر، وقوتها الناعمة، ولكن ثمة أربعة عناوين يمكن اعتبارها في هذا الإطار، كأبرز أدوات القوة المصرية الناعمة، التي يمكن بتفعيلها وصياغة استراتيجية جديدة لتوظيفها في إعادة الاعتبار لمصر كقوة إقليمية (34)، وهي تتلخص في:
التحديات التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط
جمال خالد محمد الفاضي

البعد الحضاري-الثقافي: يمكن النظر إلى هذا البعد، باعتباره مزيجًا رأس مالًا يمكن توظيفه في إطار القوة الناعمة للدولة المصرية. فعمل اللغة وتأثيرها على الرأي العام الإقليمي، هو عامل حاسم في توجيه الرسائل السياسية والثقافية.

وقد صاغت الثقافة المصرية في العصر الحديث، جنبًا إلى جنب مع وعي الشعوب العربية ووجودها، عبر أعلامها في الأدب والفنون والثقافة، ورموزها الفكرية، ونوافذها في العلوم الطبيعية والاجتماعية، كذلك تمتلك مصر، بفضل حيوية سكانها ومثقفيها أكثر عناصر القوة الناعمة، في الإقليم حتى الآن، وفيها يتم إنتاج أكبر عدد من الأفلام السينمائية، والمسلاسل التلفزيونية، وأكبر عدد من الكتب والمقالات العلمية المشروعة، ومازالت اللغة المصرية هي أوسط اللغات العربية انتشارًا، وينتمي أغلب الحائزين على الجوائز الأدبية والفنية في المنطقة إلى مصر، وفي أرض الكاتبة العقد عدد كبير من الأنشطة الثقافية في الوطن العربي، وبرزًا، فإن مصر تجذب سنوياً أكبر عدد من السياح مقابلة غيرها من الدول العربية.

البعد الدينى-المؤسسية: فقد حظيت مصر الأزهر، بمكانية متميزة؛ بحكم كونها مركزًا للتعليم الحضاري، مثل الأزهر شرعًاً تعليميًا، وفند إله طلاب العلم من كل أقطار الدنيا عبر قرون وسنوات طويلة، وحصلت مصر بذلك نفوذًا دينيًا، في أقطار العالم الإسلامي، وقد ظل الأزهر، كمؤسسة حضارية، وعلى امتداد أكثر من ألف عام، يستقبل طلاب الدول العربية والإسلامية، ويزودهم بالعلوم والمعارف والثقافة الرفيعة، ثم يعودون إلى بلدانهم سفراء للعلم والحضارة، ويصبحون همزة الاتصال والوصول، بين مصر وتلك البلدان.

والبعد السياسي: فقد كان حضور مصر ظاهراً في عملية السلام وفي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بدأ من مفاوضات مدريد، وأوسلو، واشنطن، القاهرة، وطابا، وشرم الشيخ، كوسيلة بين الأطراف، بالإضافة إلى ذلك، فإن دور مصر في المصالحة الفلسطينية، له أهميته وثقته، وأن إصرار الفلسطينيين
على أن تبقى مصر هي الراعي الحضري لقضيتهم، سواء فيما يتعلق بالمفاوضات مع إسرائيل، أو بشأن المصالحة الفلسطينية الداخلية، لمؤشر على حرص الجميع، أن تبقى مصر هي المركز، الذي تدور حوله الدول الشقيقة الأخرى (3).

و العسكرية: تملك مصر الجيش الز(13) على المستوى العالمي، ويقدر حجم جيشه حسب تقرير الميزان العسكري لعام 2012 بـ 68.500 جندي نظامي، و "700،000" قوات احتياط، ولهذا دلالات استراتيجية لا يمكن تجاهلها لجهة أي دور إقليمي في الشرق الأوسط (3).

و الاقتصادية: حيث تعد عناصر القوة الصلبة عنصرًا مهماً لتحقيق الهيمنة الإقليمية، لذلك تعاني مصر في أحد أهم شقي القوة الصلبة وهو الشق الاقتصادي من تبعية اقتصادية للخارج، فهي تعتمد بشكل كبير على المساعدات الاقتصادية لتلبية مطالب شعبها، لذلك تسعى للحفاظ على علاقتها التعاونية مع الدول الكبرى وتستغل مكانتها السياسية من أجل تحقيق أكبر كسب اقتصادي (3، ولكن استناد الدور المصري الإقليمي إلى الإمكانيات الاقتصادية، ليس بمفهوم الإمكانيات الكامنة، ولكن بتوزيع السياسات العامة لهذه الإمكانيات، مصر لديها العديد من الإمكانيات الاقتصادية، غير المستغلال، أو التي أسبي استغلالها، وفي مقدمتها قواها البشرية، فضلاً عن مواردها الطبيعية المتنوعة.

2- الدور الإيراني:

تعد إيران الفارسية، قوة حضارية قديمة، فقد كانت أحد أهم القوى الحضارية الموازية للإمبراطورية الرومانية، وشكلت النزعة التوسعية الإيرانية اتجاه الأطراف الإقليمية، إحدى أهم السمات التي ميزت توجهاتها الخارجية، والتي يمكن أن يرصدها الباحث في تأريخ العلاقات الإيرانية في المنطقة.
فقد سعت إيران على مدى حضورها التاريخي إلى إصبع سياستها الخارجية بالصيغة الإيديولوجية، حيث برزت القومية الفارسية قبل الفتح الإسلامي، أما الإيديولوجية الدينية، فبرزت مع قيام الدولة الصفوية الشيعية عام 1501؛ لمواجهة الإمبراطورية العثمانية السنية، غير أن سنوات "حكم الشاه"، رجحت الكفة القومية الفارسية، وللحكم العلماني، على حساب الحكم الثورقياطي(3)، إلا أن ما حدث في إيران عام 1979، جعل المراقبين الدوليين والإقليميين، يجمعون على توصيف الحدث، تحت مسمى الثورة الإيديولوجية ذات الطابع الديني، التي حملت في طياتها حركة إحياء للفكر الإسلامي، في إطاره الشيعي، وأثناء حديث، أو ظاهرة دولية، لا تفصل عن سياقها الاقتصادي والسياسي، وعينها الداخلي والخارجي، كانت هناك عدة عوامل ساعدت على إحياء الفكر السياسي الشيعي.

وقد لعبت الهوية الإيديولوجية للثورة الإسلامية الإيرانية دوراً بارزاً في تغيير توجهات السياسة الخارجية وتقييم مساحة الاختيارات، بالنسبة لصانع القرار، حيث أصبحت مبادئ الثورة، مرفعية السلوك الخارجي، في المقابل، كانت هناك توجهات سياسية داخلية، تعد إيران "دولة أمة"، عليها أن تخصب دور القوة الإقليمية في الشرق الأوسط، ووسيطتها في ذلك العلاقات الاقتصادية والسياسية، مع دول الحوار الإقليمي أو القوى الكبرى، ولد فريق ثالث إلى اعتبار أن مبادئ الإسلام تدخل ضمن المصالح القومية الإيرانية.

فالحفاظ على بقاء الجمهورية مرهون بالحفاظ على بقاء هياكل الدولة المادية، والأهم البناد القبلي، الذي تعد الثورة المنبع الأساسي له(3)، لذلك نجد أفكار الإصلاح والتجديد، والتي تدخل جميعها في إطار عملية إعادة النظر في مبادئ الثورة، ومدى تكيفها مع المستجدات الإقليمية والعالمية، تؤخذ بعين الريبة من طرف رجال الدين والتجار المحافظ.
والواقع الجيو استراتيجي: يرجع المعهد الملكي للشؤون الدولية، في برنامجه الدراسي بخصوص الشرق الأوسط لسنة 2006، تصاعد النفوذ الإيراني للأسباب المؤسسة، على أهمية الموقع الجيو استراتيجي لإيران، باعتبارها حلقة وصل بين أهم إقليمين نفطيين، هما الشرق أوسط واقليم وسط آسيا، وفي ذلك تحتل مركز القلب للمناطق النفطية في العالم، إضافة إلى كونها مدخلاً رئيساً لجمهوريات وسط آسيا ومنطقة القوقاز، التي حسب توصيف أستاذ الجيو بوليتاك "سيكمان" تعتبر قلب العالم، ومركز الصراع ما بين القوى الكبرى للسيطرة عليها.

وstrukياً: تملك إيران قدرات عسكرية تقليدية كبيرة، تشمل: ٥٤٥ ألف جندي في الخدمة، و٥١٠ ألف قوات احتياطية، إضافة إلى صواريخ بالستية متوسطة المدى، تصل مسافة بين 1300-2000 كم، وطبقاً لتقديرات معهد الدراسات الاستراتيجية لعام 2011، فإن إيران تملك أكثر من ٤٠٠ قذيفة أرض أرض و٢٥ قذيفة إس ٨ بـ و٢٠٠ قذيفة من نوع سكود القادرة على ضرب أي أهداف في المنظومة الخليجية، كما أخذت إيران خطوات واسعة، بشأن تطوير صواريخ كروز (٤٠)، بالإضافة إلى المشروع النووي، والذي تسعي من خلاله للتأكيد على دورها الإقليمي.

واقتصادياً: قدر الإنتاج المحلي الإجمالي الإيراني، حوالي ١٥٦ مليار دولار في مابين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، ونرسطة الفرد من الناتج القومي ٣١٠٠ دولار، وخلال الفترة نفسها انخفضت المخاطر الاقتصادية لإيران، في أن كانت تحتل المرتبة ٧٩ عالمياً، من حيث ارتفاع المخاطر المالية، أصبحت تحتل المرتبة ٣٩ عالمياً، ومتوسط معدل نمو نحو ٥.٩%، كما ارتفع الاحتياطي النقدي لإيران بمقدار ١٠ مليار دولار، حيث وصل إلى ٤٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، وانخفضت الديون الخارجية لتصل إلى ١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦، كما ارتفعت الودائع البنكية الإيرانية إلى ١٢٨ مليار دولار (٤٠).
واستنل الفاعل متوسط النمو الإقتصادي إلى 5.7%، وقد حققت إيران أنفسها
الاقتصاد في إنتاج القمح والسلع الاستراتيجية، واحتلت المرتبة 37 عالمياً كدولة
زراعية (34). أما بالنسبة لقدراتها النفطية وموقعها في سوق النفط، فإن إنتاج
النفط يمثل 65% من ناتجها القومي الإجمالي، وتعد إيران من أهم الدول النفطية
في العالم؛ لامتلاكها 10% من مخزون النفط العالمي، واحتلالها المرتبة الرابعة،
من حيث الإنتاج بعد السعودية والولايات المتحدة وروسيا، كما تملك 15% من
احتباطي الغاز الطبيعي في العالم، مما يحتم حضورها كدولة نفطية رئيسية، أثناء
رسم السياسات العامة، لمنظمة الدول المنتجة للنفط (35). إن الأبعاد الإقتصادية
للدور الإقليمي الإيراني جاءت نتيجة للفكر الإيديولوجي للثورة، والذي يتوافق مع
الرغبة الإيرانية، لأن تكون دولة مهيمنة إقليمياً، مما دفع إيران إلى مواجهة
الفاعل المعرقلة، لهذا الطرح، وأولها الولايات المتحدة، والتي تسعى إيران
العمل على تطبيق مصالحها الإقتصادية النفطية في الشرق الأوسط.

3-الدور الإسرائيلي:

لا يمكن تجاهل، أن إسرائيل ظلت تحافظ على دورها باعتبارها قوة
إقليمية، ذات مستويات تسليحية عالية، مرتبطة بعلاقات تحالف استراتيجي مع
الولايات المتحدة (36)، وأنها تملك إدراكاً قوياً لنفسها، كقوة إقليمية تسعى لفرض
قوتها في بيئة رافضة، فهي تعد دولة شرق أوسطية، من حيث العد الجغرافي
وليس القائم، فأغلب دول الشرق الأوسط إسلامية الهوية، وإسرائيل محسوبة
على الحضارة الغربية، رغم ذلك يعد مفهوم القوة الإقليمية المهيمنة هدفاً
estراتيجياً، ارتبطت بولادة الدولة العبرية عام 1948، وما يؤكده ذلك، عدم تسليم
إسرائيل لحدودها، ومواجهتها لكافة المناقصين الإقليميين، من مصر والسعودية
والعراق وسوريا، حيث استطاعت هذه الدول، وفي مراحل تاريخية معينة، القيام
بأدوات أحيطت المسعى الإسرائيلي لفرض هيمنتها (37).
وجمركيا: تمكّن إسرائيل مقارنةً مع الدول الشرق أوسطية، قوة صلبة، تمكّنها من احتلال موقع الصدارة، من بين الدول المرشحة لاحتلال مركز القطب الإقليمي المهيمن، فهي الدولة الوحيدة، حتى الآن في الشرق الأوسط، التي تمكّن 2002 و 1983، انظر الجدول (15)، كما تمكّن إسرائيل جيشاً يقدر بـ 175.500 فعلي و 565.000 احتياطي.

والاقتصاد الإسرائيلي، يعد من أكثر الاقتصاديات قوة وتنوعاً، على مستوى الشرق الأوسط، فدخل الفرد الإسرائيلي من أعلى الدخل في العالم، ويعتمد الاقتصاد على الصناعات التكنولوجية والعسكرية المتقدمة، وكذلك على الزراعة والسياحة، حيث تعد من أكثر الدول إكتفاءً في المجال الزراعي، ويعد تجارة تصدير الماس من الموارد الأساسية في الاقتصاد الإسرائيلي.

ثانياً- الموقف الأمريكي من الدور التركي:

تم كتابة كلمة جائزة لями باشا، وهي الدولة الإسلامية الوحيدة، العضو في حلف "الناتو"، وكانت محوراً مهماً في المعسكر الغربي، إبان الحرب الباردة، ويوجد في تركيا واحدة من أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج، وهي "قاعدة انجرليك" الجوية جنوب تركيا، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي استمر الدور التركي، حيث شاركت تركيا في الحرب الأمريكية على أفغانستان عام (4) 2001. ونذكر القول إن مثيراً أساساً ساهم في إعادة تشكيل العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا، في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، حيث تمكّن حزب العدالة والتنمية من الوصول إلى الحكم (4).

وهنا يمكن رصد ثلاثة ملامح أساسية متتالية مهمّة في نظرة تركيا إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حسبما رأتها قيادة حزب العدالة والتنمية (4).
الأولى - العمل على عدم إعطاء الولايات المتحدة "الضوء الأخير" من أجل توزيف تركيا، لخدمة مصالح واشنطن وسياساتها في الشرق الأوسط، على غرار ما كان عليه الحال، إبان عقد التسعينيات من القرن الماضي. 

الثانية - إعادة التفكير في البيئة العربية بعيداً عن منظور العلاقة مع واشنطن، وهو ما يعني التحلل نسبياً من ضغوطات واشنطن؛ من أجل تقوية العلاقات مع الدول العربية.

الثالثة - الدفع باتجاه تحمل واشنطن جزءاً من أعباء انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

وقد سعت الدولة التركية في ظل حكومة العدالة والتنمية لتأتي على خلافاتها مع الولايات المتحدة، انطلاقاً من المصالح المشتركة بينهما، وليس كدولة "متعهدة تقديم خدمات" لها، لذلك برزت تصدقات في العلاقات التركية الأمريكية، أخذت في الظهور في عهد إدارة الرئيس السابق "بوش الأكبر"، وتركيا في عهد حكومة العدالة والتنمية، حيث كان لكل منهما وجهات نظر متنوعة، بشأن النهج الأمثل في حل المشكلات والقضايا الإقليمية.

وإذا كانت هذه العلاقات، قد شهدت تطوراً طيفياً في أذى الرئاس "بوش الأكبر"، إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأمريكية من أن تستمر في النظر إلى تركيا كحليف استراتيجي مهم، لا يمكن التفريط فيه، مهماماً وصلت الخلافات معه، وقد زاد من ذلك، التحول الذي مارسته حكومة العدالة والتنمية في سياستها الخارجية، تجاه إعطاء المزيد من الاهتمام للشرق الأوسط، ليس فقط باعتباره مجرد "حدودة خلفية"، وإنما باعتباره أحد المناخلا المهمة، لتركيا نحو العالمية، وقد بدا واضحاً أنه كما زاد الانخراط التركي في ملفات الشرق الأوسط، كما زاد الطلب الأمريكي عليها، ارتفعت أسهمها كحليف يجب استرضاؤه والاعتماد عليه. وقد أكد كثيرون، أن تركيا ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك من عدة اعتبارات أهمها:

- الموقع الاستراتيجي لتركيا، كممر ملاحبي وبحري، والدور المهم لها كناذذة
- على محاور وبدن ذات أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، ودورها المحوري
في حفظ الاستقرار، في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تهوج الهند وروسيا.

النظر إلى تركيا باعتبارها نموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة، لديها تأثوار وثيق مع الولايات المتحدة، وهو ما قد يحسن من صورة الولايات المتحدة في المنطقة.

تركيا باعتبارها ممرًا احتياطياً لإمدادات النفط والغاز، من دول آسيا الوسطى إلى أوروبا عبر خط (باكو-تيبيس-جيفان)، وذلك كدليل عن الخط الروسي الممتد عبر أوروبا.

من هنا، ترى واشنطن، أن بإمكان تركيا، أن تلعب دوراً مهماً في أكثر من جهة، وقد نشطت تركيا خلال فترة الدراسة، كي توجد لنفسها حيزاً محدوداً في الشرق الأوسط، ووسعت من دوائر حركتها الخارجية، وذلك ضمن رؤية أمريكية، رأت في الدور التركي في الشرق الأوسط أن من شأنه أن يحقق لها مزياً عديدة. وبناءً على ما سبق، فإن الولايات المتحدة، بحاجة إلى أن تنظَر إلى تركيا بوصفها حليفاً إقليمياً قوياً، لها مصالح متنوعة وتحالفات مختلفة، وليس على أنها مجرد تابع للولايات المتحدة، كما تحتاج الولايات المتحدة أيضاً إلى أن تكون مرنة وبراغماتية إلى حد كافٍ، لكي تدرك قيمة الجهود التي تبذلها في سد الفجوات بين الولايات المتحدة وبعض الجهات الإقليمية الفاعلة.

لذا تحتاج كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى بعض الوقت لتغيير مواقفهما التقليدية تجاه بعضهما بعضاً. فالحرب الباردة قد انتهت، ومن ثم من حقهما أن تنوع شراكتهما بما يخدم مصالحه، شعبية ألا تتعكس على علاقاتهما الثنائية بشكل سلبي، وهذا يعد تحدياً جديداً لهما في قادم الأيام.
التحديات التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط

جمال خالد محمد فاضي

الخاتمة:

في النهاية، يمكن القول إن الجهود الحثيثة التي تبذلها تركيا بهدف التحول إلى رقم هام ذات دور فاعل في معظم الملفات الإقليمية، سوف ترتبط، في كل الأحوال، بمدى قدرتها على تجاوز كثير من التحديات الداخلية التي يمكن أن تشكل عائق أمام طموحاتها الشرقية، وكذلك قدرتها على حيزة دعم القوى الإقليمية الأخرى لها، ومدى قدرتها على إجراء تغيير رئيسي في سياستها الخارجية، للتوافق مع التطورات الجديدة التي طرأت على الساحة الإقليمية.
المراجع والهوامش:

1. يرى بعض الباحثين الأتراك أن نشأة الدولة العميقة بدأت مع نشوء جمعية الاتحاد والترقي، وبعضهم الآخر يعد نشأة الدولة العميقة التركية إلى مرحلة التنظيمات في الدولة العثمانية بين عامي 1876-1879، وتعتبر الدولة العميقة هي شبكة مصلح مشابكة ومتراكبة لا يعرف أفرادها بعضهم البعض لكنهم يعملون لهدف مشترك وهو الدفاع عن مصالحهم وامتيازاتهم خارج إطار القانون والمجتمع والدولة، بما يعني آخر دولة داخل الدولة أو دولة فوق الدولة أو هي مجموعة من التحالفات وشبكات العلاقات المتعددة داخل جسد الوطن أفقياً ورأسيًا بدون شكل أو تنظيم محدد وممدوح، وهي تشمل أعضاء برلمان وسياسيون ورجال أعمال ورجال أمن وفنانين واعلاميين.

2. For further details about the Deep State See: Gareth H. Jenkins, Between Fact And Fantasy: Turkey’s Ergenekon Investigation, Johns Hopkins University, Central Asia-Caucasus Institute, Silk Road paper, August 2009, pp: 14-26,


7. Najeeb Ayad, Michael Ugueto, the rise and fall of the central Asian states in the east: power, politics, and the dynamic of the region, Translated by: Muhammad Najar, the Central Asian newspaper, 1999, p.120.

8. Muhammad Nour al-Din, the rise and fall of the Central Asian states (in Turkey), the rise and fall of the Central Asian states for the first time in 2001, p.101.


483.htm

10. Un veil is lifted, Turkey and the Security Council: How to deal with Turkey in the future, the European Union, in the middle of the European Union, 2012, p.10. http://www.dohainstitute.org/release/cf6c62a3-a5f7-4b9c-86be-1a9c78e0f99a1a9c7


18. معمر فصل حورى، المشكلة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف، قضايا وتحليلات، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، 20 يونيو 2014، على الرابط: 106
http://www.rajabetcenter.com/archives/106

19. برلمان أنصار أغلو، مسألة تركيا الكردية وعملية السلام، مصدر سابق، ص: 14

20. جوهانانيكاني، الهوية والسرد والأطر، مصدر سابق: ص: 31-30

21. جنكيز تشانداير، المشكلة الكردية، معنويات، تصالح تركيا مع نفسها، مجلة أفاق المستقبل، العدد
4، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أبو ظبي، مارس/إبريل 2010، ص: 37

22. For further discussing about the secular state and Islam, See on:
David W. Lovell, The challenges for democracy in Turkey, University of New South Wales at ADFA, Australia, Paper presented to the 21st IPSA World Congress, Santiago, Chile, 12–16 July 2009, PP:9-11


24. سعيد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب الحداثة والتنمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية5، العدد12، ص: 11-10

25. صحيفة سينار التركية، تاريخ: 4/17/2001


27. هنا يقول "الاري لدياموند" إن العوامل التي تعزز وترسيخ الديمقراطية تشمل المؤسسات السياسية والمجتمع المدني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتعاون الدولي وخاصة العلاقات الدبلوماسية، ويجادل "دياموند" أن ترسيخ الديمقراطية لا يمكن أن يتحقق من دون فرض السيطرة الدبلوماسية على المؤسسة العسكرية وولائها للنظام الدستوري الديمقراطي، أيضًا لابد من وجود توازن قوى مناسب بين المؤسسة العسكرية والدبلوماسية، ولا يحق للجيش استخدام القوة التي منحها له المواطنين المدنيين لحمايتهم في وقت الحرب، لفرض إرادته على الشعب. للمزيد من التفاصيل، حول العلاقات العسكرية المدنية التركية انظر:

28. Larry Diamond, “Introduction: In Search of Consolidation,” in Consolidating the Third Wave Democracies eds., Larry Diamond,


30. حسن طلال مقدد، تركيا والاتحاد الأوروبي: بين العضوية والشراكة، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص: 361

31. محمد عبد القادم خليل، تحديات متصاعدة: تركيا أردوغان من فرصة إلى عباء، المركز العربي للبحوث والدراسات، ملفات وتأثير، 9/2015، على الرابط: http://www.acrseg.org/36638

32. محمد السعيد ادرис، تحليل النظام الإقليمي، مرجع سابق، ص: 59-58.

33. Steven A. Cook, Jacob Stokes and Alexander J. Brock About, The Contest for Regional Leadership in the New Middle East, center for a new American security, june 2014, P: 12

34. حدي ميتكس، موقع الدائرة العربية من الدور الإقليمي لمصر، مرجع سابق، ص: 58


35. مصطفى اللباد، مصر وقوتها الناعمة، موقع المعرفة، الرابط: http://www.marefa.org/sources/index.php/%D8%B9%D9%86%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D9%82%D9%88%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9

36. For further Details See: Egypt’s Regional Role, Egypt and the Region’ Workshop Summary, Middle East and North Africa Programme, Chatham House, September 2009.

التحديات التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط
جمال خالد محمد الفاضي


41. Maleki, Abbas. "Decision Making in Iran's Foreign Policy, op, cit,


43. مدحت حماد، ورقة قدمت في ورشة عمل حول الأبعاد الإقليمية لمياسة إيران الاقتصادية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص: 37.


45. هي دولة أو دولة مثلت، أو في طريقها لأمثلة قوة كافية للسيطرة على نظام إقليمي، ويفترض "هولستي" من خلال تحليله لنظرة الدور أن الدولة الطامحة لنفوذ إقليمي خاص تمثل إدراكاً قوياً بنفسها كقيادة إقليمية، أنظر: محمد السعيد إديس، تحليل النظم الإقليمية، مرجع سابق ص: 58.

46. أبو بكر النسوقي، دور مصر الإقليمي في واقع جديد، السياسة الدولية، العدد 190، أكتوبر 2012.

47. الرؤية الاستراتيجية للتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مجلة مختارات إيرانية، العدد 107، يونيو 2009.


51. معمر خولي، العلاقات الأمريكية التركية... على المحك، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 15 ديسمبر 2014، على الرابط: